الاقتصادية الصباح
العدد 1746 - السنة السادسة
الثلاثاء 21 صفر 1435 - الموافق 24 ديسمبر 2013
Tuesday 24 December 2013 - No.1746 - 6th Year

ارتفاع سعر خامات «أوبك» إلى 108.15 دولارات

اعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبك» ان سعر سلة خاماتها ارتفع يوم الجمعة الماضي بواقع 66 سنتا ليستقر عند 108.15 دولارات للبرميل مقابل 107.49 دولارات يوم الخميس الماضي.

وذكرت نشرة وكالة انباء «اوبك» أن المعدل الشهري لسعر سلة الخامات لشهر نوفمبر الماضي بلغ 104.97 دولارات للبرميل مقابل 106.69 دولارات في اكتوبر ما يشير الى ان متوسط سعر السلة منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية الاسبوع الماضي بلغ 107.34 دولارات للبرميل. وأشارت نشرة وكالة «اوبك» إلى أن المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي سجل 109.45 دولارات للبرميل.

وتضم سلة «اوبك» التي تعد مرجعا في مستوى سياسة الانتاج 12 نوعا بينها خام صحارى الجزائري والايراني الثقيل والبصارة العراقي وخام التصدير الكويتي وخام السدر الليبي وخام بوني النيجيري والخام البحري القطري والخام العربي الخفيف السعودي وخام مربات والخام الفنزويلي وجيراسول الانغولي واورينت الاكوادوري.

القطاع يتجه لتسجيل مستويات قياسية في 2013

«الوطني»: ارتفاع المبيعات العقارية 13 في المئة خلال نوفمبر الماضي

■ مبيعات العقار السكني بلغت 140 مليون دينار بزيادة معتدلة قدرها 2 في المئة سنوياً

■ انخفضت مبيعات التجاري لتبلغ 25 مليون دينار مقابل 70 مليوناً في العام الماضي

مبيعات العقار

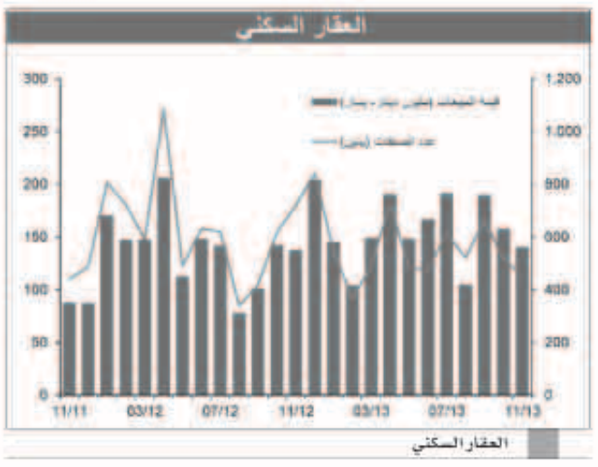

العقار السكني

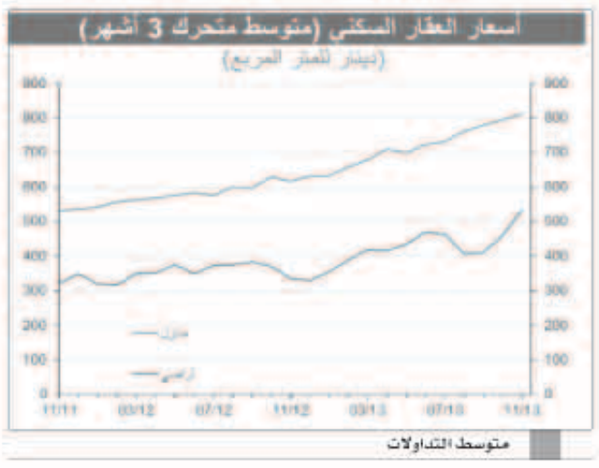

متوسط التداولات

قال تقرير البنك الوطني تظهر البيانات الرسمية لقطاع العقار الكويتي زيادة المبيعات العقارية في شهر نوفمبر بنسبة 13 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 312 مليون دينار. وقد كان نوفمبر هو خامس شهر تفوق فيه المبيعات 300 مليون دينار وذلك بدعم من القطاع الاستثماري. مع اقتراب نهاية العام 2013، يبدو أن المبيعات ستسجل مستوى قياسيا، إذ من المتوقع أن يفوق متوسط المبيعات 300 مليون دينار شهريا لأول مرة، في حين قد يبلغ عدد الصفقات في القطاعين الاستثماري والتجاري اعلى مسوى لها على الاطلاق.

وأضاف بلغت قيمة المبيعات في القطاع السكني 140 مليون دينار في نوفمبر، بزيادة معتدلة بلغت 2 في المئة سنويا، وذلك على الرغم من الزيادة المستمرة في متوسط قيمة الصفقة «بزيادة سنوية قدرها 62 في المئة » والتي قابلها هبوطا حادا في عدد الصفقات «بتراجع سنوي قدره 73 في المئة ». ولا تعتبر هذه التقلبات غريبة على سوق العقار الذي يكون حجم العمليات التجارية فيه من شهر لآخر منخفضا نسبياً. إلا أن أسعار سوق العقار السكني تتأثر بمحدودية المعروض.

وتابع من ناحية المواقع، فقد كانت 40 في المئة من الصفقات في محافظة الأحمدي، أغلبها في مدينة صباح الأحمد البحرية. بينما ساهمت محافظة مبارك الكبير بحصة بلغت 25 في المئة . وقد شكلت القسائم 60 في المئة من كافة صفقات القطاع السكني في نوفمبر مقارنة المباني الجاهزة.

وبين سجل قطاع الاستثمار وخاصة الشقق والمباني السكنية مبيعات بلغت 174 مليون دينار في نوفمبر، متخطيا المستوى الضعيف في العام الماضي. وسجل متوسط حجم الصفقة الواحدة ارتفاعا بواقع 77 في المئة سنويا ليبلغ 1.2 مليون دينار. وفيما قد تشهد هذه البيانات تقلبات من شهر لآخر، إلا أنه على أساس سنوي، فمن المتوقع أن يسجل كل من عدد الصفقات ومتوسطها رقما قياسيا في العام 2013. وقد شكلت الشقق الفردية نصف إجمالي عدد الصفقات التي كان معظمها في منطقة المهبولة، تتبعها المباني الكاملة التي شكلت 36 في المئة . ومن الممكن أن يشكل النقص في المنازل السكنية دعما للسوق، حيث أنه يساهم في دفع الطلب على الشقق سواء للشراء أو التأجير.

وقال: انخفضت مبيعات القطاع التجاري لتبلغ 25 مليون دينار في نوفمبر من 70 مليون دينار في العام الماضي. وعكس ذلك طبيعة المبيعات المتقلبة في هذا القطاع واعتمادها على عدد قليل من الصفقات. فعلى سبيل المثال، جاء الانخفاض في نوفمبر جراء هبوط عدد الصفقات الى أربع مقارنة بتسع صفقات في العام الماضي. ورغم ذلك، فقد حقق النشاط في هذا القطاع تحسنا ملحوظا خلال السنة ومن المتوقع أن يسجل بدوره مستويات قياسية في كل من عدد وقيمة المبيعات التجارية.

وفيما سجلت قيمة قروض بنك التسليف والإدخار المقررة انخفاضا طفيفا الى 34 مليون دينار خلال شهر نوفمبر، الا انها حافظت بقيت مرتفعة بشكل ملحوظ وبنسبة بلغت 75 في المئة سنوياً. وقد ازدادت القروض المصروفة لتبلغ 14.3 مليون دينار، مسجلة ارتفاعا بواقع 56 في المئة سنوياً. وكانت 87 في المئة من القروض المقررة و75 في المئة من القروض المصروفة لغرض البناء الجديد. ومع اقتراب نهاية العام فإننا نلاحظ الارتفاع التاريخي في نشاط إقراض بنك التسليف والإدخار حيث من المرجح بلوغ قيمة كل من القروض المقررة والمصروفة أعلى مستوى لها منذ العام 2002. وقد يكون سبب ذلك تسارع عمليات توزيع الوحدات السكنية من قبل الهيئة العامة للإسكان.

بالتعاون مع «بيت التمويل»

القناعي: إطلاق النسخة الخامسة لمسابقة «بيتك للإبداع الصحافي الاقتصادي»

أعلن أمين السر العام لجمعية الصحافيين الكويتية ورئيس مسابقة بيت التمويل الكويتي «بيتك» للإبداع الصحفي فيصل القناعي عن اطلاق المسابقة في عامها الخامس ، مؤكدا إنها أصبحت حدثا مهما في مسيرة الإعلام الكويتي حيث تجتذب إليها سنويا مئات المشاركين من العاملين في الصحافة الاقتصادية في مختلف الصحف، وقد نجحت المسابقة على مدى أربعة أعوام في تكريم عدد كبير من المتميزين وإرساء قواعد للمهنية الصحفية وتقدير الإبداع والعمل الجيد مما يثرى الحركة الصحفية وبالأخص في مجال الصحافة الاقتصادية الذي تتوجه إليه المسابقة والوثيق الصلة بعمل راعيها «بيتك» باعتباره احد ابرز واكبر البنوك الإسلامية على مستوى العالم.

وأضاف القناعي في تصريح صحافي بان جمعية الصحافيين ستبدأ اعتبارا من اول يناير وحتى نهاية الشهر تلقى الأعمال المنشورة في الصحف والمجلات المحلية خلال العام 2013، واستقبال ابداعات ومساهمات الراغبين في المشاركة، منوها في الوقت نفسه باهمية أن تساهم مؤسسات وشركات القطاع الخاص بجهودها ايضا وباشكال مختلفة لتشجيع قطاعات الصحافة الأخرى. يذكر أن فروع المسابقة هي الخبر الصحافي والتحقيق الصحافي والمقال والرأي الصحافي والتحليل الاقتصادي الصحافي، ويخصص لكل فرع من هذه الفروع عدد 3 جوائز أي إن إجمالي عدد جوائز المسابقة هو 12 جائزة.

ويفتح باب الاشتراك في المسابقة أمام كل صحافي اقتصادي يعمل في صحيفة يومية او مجلة أسبوعية على أن يكون موضوع المشاركة منشور في الصحف المحلية خلال العام 2013، علما أن آخر يوم لتقديم طلبات المشاركين هو نهاية شهر يناير الجاري، على ألا تزيد مشاركة الشخص الواحد عن مشاركتين في فروع المسابقة، وذلك لإتاحة الفرصة أمام اكبر عدد من المشاركين، وقد خصصت جوائز مالية للفائزين الثلاثة الأوائل في كل فرع من فروع المسابقة وهي كالتالي :1000 دينار للفائز الأول، 600 دينار للفائز الثاني، و400 دينار للفائز الثالث.

فيصل القناعي

خاصة وأن المسابقة أصبحت مميزة وتلقى مشاركات واهتمامات من قبل الصحافيين ،وحققت نجاحا كبيرا، أثرت فيه الصفحات الاقتصادية في الصحف والمجلات بالموضوعات المميزة والرائدة التي سلطت الضوء على الاقتصاد الإسلامي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، مشيرا إلى ان الجمعية تساند كافة الأعمال المتميزة من الصحفيين التي تدعم تطوير وتشجيع عملهم،

6 يناير عمومية «ألافكو» تناقش توزيعات الأرباح السنوية

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات «ألافكو» سوف تنعقد يوم الاثنين الموافق 6 يناير 2014 في تمام الساعة 11 صباحا في غرفة تجارة وصناعة الكويت، حيث سيتم خلالها مناقشة توصية مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2013 بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 5 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «5 فلس لكل سهم»، وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.

كما سيتم مناقشة بنود أخرى على جدول الأعمال، علما بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العامة وعدم اعتراض مجلس الإدارة والجهات الرقابية.

يُشار إلى أن الشركة سجلت أرباح بلغت 20.65 مليون دينار تقريبا للسنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2013 مقابل نحو 25.64 مليون دينار أرباح السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2012، بانخفاض في الأرباح تقدر نسبته بحوالي 19.5 في المئة.

الغانم استقبل الرئيس الأسبق لجمهورية سلوفينيا

الغانم مكرما تيورك

استقبل علي محمد ثنيان الغانم رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت صباح الامس، د. دانيلو تيورك الرئيس الاسبق لجمهورية سلوفينيا والوفد المرافق له، وقد حضر اللقاء رباح عبد الرحمن الرباح مدير عام الغرفة.

ويأتي هذا اللقاء في اطار بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولة الكويت وجمهورية سلوفينيا، حيث اوضح الدكتور دانيلو أن سلوفينيا مقبلة على مرحلة هامة خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية حيث انها بصدد انشاء مركز اسلامي ضخم في العاصمة لاجوبلاجانا ودعا قطاع مجالات اقتصادية حيوية وهي السياحة كالمصحات العلاجية والمنتجعات، تكرير البترول، وتصنيع الاثاث الذي يمتاز بجودة عالية ومطابق للمواصفات العالمية.

ومن جانبه اكد الغانم ان العلاقة السياسية بين الكويت وسلوفينيا تعتبر متميزة، معربا عنامله ان يتم تعزيز الجانب الاقتصادي في هذه العلاقة، واوضح ان التوجه الى المشاريع الاستثمارية يعتبر هو المدخل الرئيسي في تحقيق الاهداف المشتركة بين البلدين الصديقين خاصة ان المستثمر الكويتي يمتلك خبرات عريضة وتجارب ناجحة في العديد من البلدان، وقد دعا الجانب السلوفيني إلى تزويد الغرفة بالمعلومات المتلعقة بقانون الاستثمار الأجنبي والتسهيلات المتعلقة بالضرائب الجمركية حتى يتم تعميمها على أعضاء الغرفة.

«بيتك» يستضيف طالبات «تأهيل التربية الفكرية» لذوي الاحتياجات الخاصة

جانب من الزيارة

استضاف بيت التمويل الكويتي «بيتك» في فرع القادسية، طالبات مدرسة «تأهيل التربية الفكرية» لذوي الاحتياجات الخاصة في اطار مسئوليته الاجتماعية، ومساهمة بتعزيز دور فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجها ضمن انسجة المجتمع وشرائحه.

وكان باستقبال وفد المدرسة موظفات «بيتك» اللواتي قدمن للطالبات نبذة سريعة عن اقسام الفرع والخدمات المتنوعة التي يوفرها وطبيعة الخدمات والمنتجات المصرفية، بالإضافة الى الانشطة المتنوعة ودور «بيتك» الريادي في الصيرفة الإسلامية ايمانا بأهمية هذه الفئة في المجتمع وضرورة اشراكها في قطاعات العمل في حال توفر المؤهلات العلمية المطلوبة.

وتم تقديم الهدايا لطالبات «تأهيل التربية الفكرية» اللواتي ابدين سعادة بمبادرة «بيتك» الذي حرص من خلالها على تعميق دوره في تحمل اعباء المسئولية الاجتماعية نحو مختلف الشرائح، والتواصل معهم عن قرب لبناء مجتمع متكامل مبني على قيم المحبة والاخوة.

ويحرص «بيتك» على التوفيق بين العمل المصرفي وتحقيق اعلى نسبة ارباح للمساهمين والمودعين وافضل خدمات ومنتجات لعملاء البنك من جهة، وبين المحافظة على مسئوليته الاجتماعية ودوره في التنمية الشاملة التي تكون بالتكاتف والالتزام بالمقومات الاساسية والمبادئ الانسانية للتنمية المجتمعية التي تشكل اساس التنمية الاقتصادية والازدهار في البلاد.

«المزايا»: المدن الذكية في الشرق الأوسط باتت جزءاً من الطفرة العقارية

تنسجم فكرة التحول نحو المدن الذكية مع تطور مفهوم المساكن الذكية والمباني الذكية والحكومة الذكية، ثم الدخول في تطبيق مفهوم الاقتصاد الذكي والإدارة الذكية والبيئة الذكية والبنية الذكية والمعيشة الذكية. والملاحظ أن مفهوم المدن الذكية يتطور سريعا تبعا لتطور الأنظمة الذكية واستخدام وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. بحسب جريدة الحياة

وأشار التقرير الأسبوعي لشركة «المزايا القابضة» إلى أن «اقتصادات دول المنطقة وطبيعة المشاريع التنموية الجاري تنفيذها والمخطط لها وحجمها، تعتبر بيئة حاضنة لتبني مفهوم المدن الذكية وتطبيقاتها، إذ إن دول المنطقة تسعى إلى تطوير أنظمة اقتصادية معرفية، وتتبنى رؤية محددة في مجال تطوير المدن الجديدة وبناءها على أساس مستدام، وبالتالي فهناك المزيد من المعطيات والمؤشرات التي تدعم فكرة التوسع ونجاح مفهوم هذه المدن ودعم مشاريع التنمية وتطوير خدمات جديدة ذات قيمة مضافة في شكل متواصل».

ولاحظ أن «محاولات تحقيق مفهوم المدن الذكية يتسع لدى دول ومدن المنطقة، وفي مقدمتها مدينة دبي التي تسعى إلى التحول إلى مدينة ذكية تكفل إدارة كل مرافق وخدمات المدينة من خلال منظومة إلكترونية ذكية، وتوفير إنترنت فائق السرعة وخدمات حية تستهدف الانتقال إلى مستوى جديد لجميع سكانها وزوارها».

ويهدف المشروع إلى تحسين نوع الحياة ومستواها وصنع واقع جديد في الإمارة، فيما سيوفر مشروع التحول معلومات عن حال الطقس وحركة السير والنقل والطوارئ وخدمات ذكية في التعليم والصحة وخدمات ترفيهية وسياحية وخدمات اقتصادية ومالية لرجال الأعمال». وأشار إلى أن «المملكة العربية السعودية تشهد حراكا من نوع خاص لتطبيق مفهوم المدن الذكية على العاصمة المقدسة، باستخدام أحدث التقنيات لتحسين الخدمات المقدمة في بيت الله الحرام وتسهيل إقامة وتنقل ضيوف المدينة». ولفت إلى أن «الحراك الخاص بالمدن الذكية يستحوذ وتيرة كبيرة لدى الكويت، حيث تشير التطورات إلى إنشاء هيئة المدن التي ستضطلع بمهمة متابعة الطلبات الإسكانية وإنشاء المدن النموذجية المتكاملة الخدمات».

نمو العقارات الذكية في الشرق الأوسط

الاستثمارات

وأكد أن «الاستثمار في المدن الذكية لدى الدول الخليجية يتصاعد في شكل كبير خلال الفترة الحالية والمقبلة، انسجاما مع ارتفاع وتيرة البناء والتشييد للمدن الجديدة والعصرية التي تستهدف طبقات اجتماعية معينة، ما يخدم الاتجاه نحو تطوير مفهوم المدن الذكية وتطبيقاتها في الشكل والمضمون والشرائح المستهدفة من المجتمع».

ولاحظ أن «كلا من السعودية والإمارات وقطر تستحوذ التركيز الاستثماري الأكبر في تطبيق مفهوم المدن الذكية على المدن القائمة والجديدة، كما تشير البيانات الأولية إلى أن حجم الاستثمارات في سوق تكنولوجيا المدن الذكية والصناعات ذات العلاقة يزيد على تريليوني دولار عام 2020 لدى كل الدول، فيما يتوقع أن يتجاوز حجم الاستثمارات القطرية في مجال المدن الذكية «20 بليون ريال»، بينما تشير التقارير المتخصصة إلى أن الاستثمارات في البنية التحتية للمدن الذكية لدى السعودية والإمارات وقطر ستتجاوز 63 بليون دولار حتى عام 2018».

وأشار تقرير «المزايا» إلى أن «المعوقات الرئيسة التي ستواجه عملية التحول نحو المدن الذكية تتمثل في المدن القائمة التي تحتاج إلى الكثير من الإصلاحات والتعديلات لتتناسب ومفهوم المدن الذكية، وضعف البنية التحتية، ولذلك فإن متطلبات التحول ستزداد وتتسع وترتفع كلفتها، كما أن متطلبات تطبيق مفاهيم المدن الذكية يتطلب إجراء تحسينات جوهرية في قطاع البناء والتشييد في المنطقة بهدف خفض استهلاك الطاقة».

ولفت إلى أن «السعودية تسعى من خلال تطبيق مفاهيم المدن الذكية إلى مواكبة التطور العالمي في الأساس وتبني سياسة الأبنية الذكية، ورفع كفاءة استهلاك الطاقة ومنع الهدر وذلك من خلال الوصول إلى مستوى عال من التكامل بين التقنيات والطاقة للوصول إلى إمدادات مستدامة من الطاقة، في حين تسعى دبي إلى التميز والارتقاء بالمجال التقني والتكنولوجي وتطبيقاتها للبقاء في المقدمة والاستحواذ على الحصة الأكبر من الحراك الاقتصادي والمالي والتجاري والصناعي».

واحتلت أبوظبي المركز الأول في ترتيب المدن الذكية تبعا لهذه المعايير ودبي المركز الثاني والدوحة المركز الثالث، وتبعا لهذا المؤشر فإن أكثر من 60 في المئة من سكان المنطقة سيسكنون في مدن ذكية بحلول عام 2030. يذكر أن العلاقة متداخلة بين تطبيق مفهوم المدن الذكية والنجاح في ذلك، وبين إدخال تعديلات جوهرية على خطط وآليات تنفيذ المدن لدى دول المنطقة، في حين سيكون لزاما على شركات التطوير العقاري إدخال المزيد من التعديلات على شكل ومضمون المدن والمباني التي تبنيها لتلبي احتياجات ومعايير المدن الذكية.